# الإصلاحات الجبائية في الجزائر وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (2002-2020)

**Fiscal reforms in Algeria and their impact on the inflow of foreign direct investment during the period (2002-2020)**


**أنور عيدة** *
جامعة الشاذلي بن جديد الطارف -الجزائر
aida.anouar@univ-eltarf.dz

**مريم صيد**
مخبر ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة - الجزائر
m.sid@univ-skikda.dz



تاريخ الاستلام: 2024/02/07 تاريخ القبول للنشر: 2024/03/11 تاريخ النشر: 2024/06/27



**ملخص:**

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم دعائم التنمية الاقتصادية وأحد أبرز أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلا أن استقطابه يتطلب رسم سياسات ملائمة وتهيئة المناخ من خلال تصميم إطار تشريعي مناسب له، في هذا الصدد قامت الجزائر بإنتاج إصلاح ضريبي سنة 1992 تلته تعديلات متعاقبة إلى يومنا هذا، قصد جذب وتحفيز الاستثمار الخاص بشكل عام والأجنبي على وجه الخصوص، وسنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى مساهمة سياسات الإصلاح الجبائية التي اعتمدتها الجزائر في الرفع من وتيرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، على خلفية العلاقة الاقتصادية القائمة بين الضريبة والاستثمار.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات الجبائية في الجزائر أفرزت نتائج إيجابية نسبيا، تجلت في التحسن الكمي في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إليها خلال الفترة التي تلت الإصلاحات، إلا أن الجزائر لا تزال من بين البلدان الأقل استقطابا للاستثمارات الأجنبية، والتدفقات الواردة لم تصل بعد إلى مستوى التطلعات.



**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، النظام الجبائي الجزائري، الإصلاح الجبائي، التحفيزات الضريبية، التدفقات الأجنبية الواردة.

**تصنيفات JEL:** E22, H21



**Abstract :**

Direct foreign investments one of the most important pillars of economic development and one of the most important forms of international capital flows; however, attracting this type of investment requires appropriate policies and climate creation through the design of an appropriate legislative framework, In this regard, Algeria produced a tax reform in 1992, followed by successive amendments to this day, in order to attract and stimulate private investment in general and foreign in particular. In this study, we will attempt to identify the contribution of fiscal reform policies adopted by Algeria in increasing the flow of incoming foreign direct investment, against the background of the existing economic relationship between taxation and investment.

The study found that fiscal reforms in Algeria produced relatively positive results, which were reflected in the quantitative improvement in foreign investment inflows during the period following the reforms. However, Algeria is still among the least attractive countries for foreign investments. The inflows have not yet reached the level Aspirations.



**Keywords:** FDI, Algerian tax system, Tax reform, Tax incentives, incoming foreign inflows.

**Jel Classification Codes:** H21, E22



* المؤلف المرسل.

**1. مقدمة:**

في ظل تزايد وتيرة الأعمال والنشاطات وما يتميز به واقع الاقتصاد العالمي من تغيير في ديناميكية الأحداث وتشابك سريع في اغلب العلاقات العالمية، لابد على الاقتصاد الجزائري أن يرسم مسارا وخطة تقوده بهدف الاندماج بصورة واقعية وايجابية في الاقتصاد العالمي مستجيبة بذلك للإصلاحات التي تمليها الهيئات الدولية على الدول النامية، في هذا السياق تعتبر تسعينات القرن المنصرم نقطة تحول في توجه الاقتصاد الجزائري من نظام اشتراكي يكرس لمبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إلى نظام اقتصادي يقوم على مبدأ حرية التملك الفردي، وقد أخذ هذا التحول تأسيسه القانوني من خلال جملة من الإصلاحات التي رافقت وتزامنت مع هذه الفترة، والتي لم يكن النظام الجبائي بمنأى عنها حيث عرف بدوره إصلاحا كليا مس الجانبين التشريعي والتنظيمي ابتداء من سنة 1992، وكان من بين الأهداف الهامة التي يرمي إليها الإصلاح هو تخفيف العبء الواقع على الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة قصد إرساء ديناميكية لعملية التنمية من خلال توفير العملة الصعبة ونقل للتكنولوجيا بالإضافة إلى توفير مصادر لتمويل الاقتصاد الوطني، وفقا لهذا الخط نجد أن واقع الأرقام لا يزال يشير إلى أن مستوى التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال حجمها لم يصل بعد إلى مستوى التطلعات، وهو ما يدفعنا إلى صياغة التساؤل الرئيسي التالي:

**هل حققت الإصلاحات الجبائية هدفها في الرفع من وتيرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟.**

**1.1. أهداف الدراسة**

تهدف هاته الورقة البحثية إلى معرفة وبيان مدى تحقق الإصلاحات الجبائية في البيئة الجزائرية، والتي تسعى للرفع من وتيرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة من خلال التطرق إلى واقع الإصلاحات التي مست النظام الجبائي الجزائري وتقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفتر ة (2002- 2020).

**2.1.منهجية الدراسة**

بغرض تحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، في وصف وتحليل البيانات المتعلقة بالإشكالية المدروسة.

وقصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء كما يلي:

- مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- قراءة في واقع الإصلاحات التي مست النظام الجبائي الجزائري؛
- تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في ظل الإصلاحات الجبائية للفترة (2002-2020).

**2. إطار مفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر**

**1.2.تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر**

للاستثمار الأجنبي المباشر العديد والكثير من المفاهيمالتي دفعت إلى اعتماد معيار إيراد التعاريف الصادرة عن مؤسسات أو هيئات دولية، وعلى هذا الأساس يمكن سرد أهم هذه التعاريف مع المؤسسات التي تبنت كل تعريف على النحو التالي:

- تعريف (IMF) "بهدف القيام بمشروع يحتوي على مجموعة من العمليات الاقتصادية، يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه هو الذي بموجبه يتم الحصول على المصالح الغير منتهية في مجمل المشاريع المتاحة،خلاف اقتصاد المستثمر

الذي يستهدف المستثمر به الحصول على الحق في القيام بدور فعال في إدارة المشروع"(صفوت أحمد، 2006، صفحة 35).

- تم تعريفه أيضا من قبل (OMC) المنظمة العالمية للتجارة على أنه"هو قيام مستثمر خارج بلده باستثمار معين أو مجموعة من الاستثمارات، وهذا عندما يقوم خارج حدود بلده باستعمال أصوله، بهدف تسييرها بشكل منتظم"(قدي، 2003، صفحة 31).

- أما (UNCTAD) فقد عرفته على أنه "الاستثمار الذي يتم فيه انعكاس المصالح بصفة دائمة ويحتوي على مجموعة من العلاقات ذات بعد طويل المدى، كما أنه يتميز على القدرة في التحكم بشؤون الإدارة وهذا بين الشركة الأصلية في مجال معين، ووحدة إنتاجية أو شركات أخرى في مجال جغرافي معين، كما تعرف الشركاتالرئيسية المستثمر الأجنبي على أنها "تلك الشركات التي تنتمي إلى قطر ومجال آخر، حيث أنها تملك وتحتوي مجموعة الأصول في وحدة ذات طابع إنتاجي، كما تكتسب حصة رأس المال من خلال الشركة التابعة لمجال الاستثمار المستقبل، أما بخصوص الأسهم و التصويت عليها لدى مجلس الإدارة في الشركة، فإن الحصة لابد أن تفوق أو تساوي نسبة عشرة بالمائة (10 %) لأهداف مفهوم الاستثمار الأجنبي، يتوجب أن يعادل الشركات وهذا لوضع حد فاصلا"(بابا و أجري، 2014، صفحة 15).

وتم الإشارة إليه من خلال الشركة العربية للاستثمار وضمانته بأنه" انتقال رؤوس الأموال من خلال مجموعة التدفقات النقود الاستثمارية إلى الجهات المستقبلية لغرض المنافع المستهدفة وكذا تعظيم وتحقيق الأرباح، من أجل القيام بالمشاريع المتنوعة لابد من تقاسم مع رأس مال الداخلي (المحلي) في مختلف الأقطار، الاستثمار الأجنبي المباشريقوم به مستثمر أجنبي، وهو نشاط طويل المدى ذات طابع استثماري في مجال جغرافي خارجي عند البلد الأصلي للمستثمر، بغرض الاستقلالية والمشاركة في شؤون الإدارة واتخاذ القرارات ( الكواز، 2005، صفحة 02)".

من خلال ما تقدم من تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن جميعها تؤكد على أنه ذلك النوع من الاستثمارات الذي يتضمن سيطرة على عملية الإنتاج من قبل مستثمر أجنبي في البلد المضيف، مع الحق في الإدارة الذي سببه الملكية الجزئية للمشروع، أو الكلية.

**2.2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر**

من المزايا التي تحققها بعض الدول جراء الاستثمار الأجنبي المباشر أنها تحصل وتستفيد من مجموعة من المهارات والتقنيات المتطورة والحديثة خاصة على مستوى الإدارة، كما ترى البلدان التي لها دخل متوسط على أن الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه من مصادر التمويل الخارجي،كما أنه يقوم بتوفير فرص الشغل للأفراد في الدول المضيفة، ويهدف إلى استعمال الموارد الداخلية بشكل متزايد، بالإضافة إلى أنه يساعد على عمليات التكييف الهيكلي، فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية(عياش و عبابسة، 2015، صفحة 162)، بالإضافة إلى أهمية ومساهمة هذا النوع من الاستثمارات في تحقيق العديد من الأهداف والتي يمكن عرض أهمها من خلال الشكل الموالي:

**الشكل 1: أهمية والأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر**

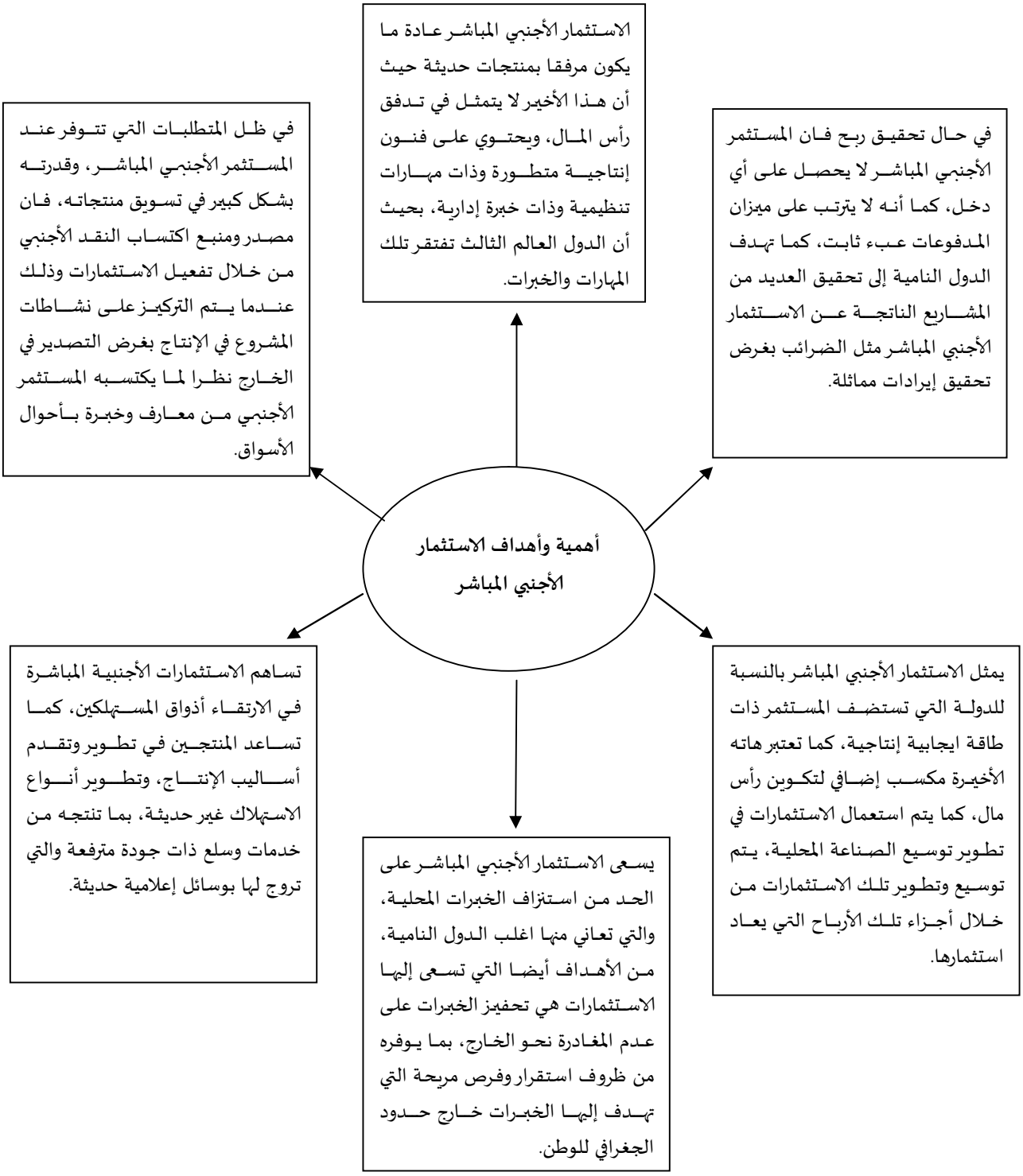


**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على زبير عياش وسمية عبابسة، (2015)،دور الحوافز الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 04، 162.

### 3.2.الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

يمكن تلخيص أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الجدول الآتي:(سالكي، 2011، الصفحات 87-88):

**الجدول 1: التحفيز الجبائي في ظل القانون (93-12)**

| الشركة | الشرح |
|---|---|
| **الشركات متعددة الجنسيات** | تعرف أيضا بالشركات العابرة للقارات،حيث يمتلك رأس مالها أكثر من دولة أو شركة أو كلاهما، وهي تعني انه يتوجب على الشركة أن تكون خاضعة للنظام الحاكم التي هي عبارة عن ضيفة عندها، كما يستوجب على الشركة أن تكتسب الجنسية في حين الولاء الاقتصادي يعود إلى الشركة الأم، لان هاته الأخيرة تفرض عليها التوجيه والرقابة وكذا السيطرة،وهي شركة تقوم بتقديم مجمل نشاطاتها خارج حدود البلد التي تتواجد فيه الدولة الأصلية، حيث أن هذه الشركة لها إمكانيات كبيرة سوى كانت إدارية أو مالية،كما يكون للشركة استقلال قانوني، كما تباشر الشركات الأم السيطرة، وهذه وتلك يكونان معا اقتصاديا واحدا وإن لم تتحقق له وحدة الكيان القانوني. |
| **الشركات المشتركة (الاستثمار المشترك)** | حيث تعني مشاركة أحد أو بعض المستثمرين في الدولة المعنية مع شركاء من دولة أخرى، يهدف المستثمر الأجنبي في البلد الذي هو ضيف فيه على كسب شركاء لهم القدرة المالية الكافية بغرض تجنب تحمل مخاطر الاستثمار هائلة قد يتحملها هو نفسه دون غيره. |
| **الاستثمار في إنشاء فرع للشركة الدولية** | نظرا لوجود الفائض في المخزون وبحثا عن فتح أسواق جديدة بغرض تحقيق أرباح إضافية تسعى الشركات الدولية إلى إنشاء فروع جديدة لها في دول مختلفة. |
| **وكلاء التوزيع** | حيث تقوم الشركات الدولية بوضع وكلاء لها في العديد من الدول بهدف توزيع منتجاتها على أساس بضاعة أمانة مقابل عمولة وينتشر هذا النوع من الاستثمار في قطاعات السيارات، والآلات الثقيلة. |
| **الاستثمار في الفروع (أو ما يسمى بحق الامتياز** | الاستثمار في الفروع يعني أن تقوم الشركات الناجحة ببيع خبراتها المتكاملة في أحد الأنشطة للدولة المضيفة مقابل عمولة إضافة إلى نسبة سنوية من الأرباح الصافية، وذلك شريطة الالتزام بالاسم التجاري والعلامة التجارية ومواصفات المنتج ومثال ذلك سلسلة المطاعم العالمية، وهذا النوع من الاستثمار لا يعد استثمارا مباشرا بقدر ما هو بيع لتكنولوجيا محددة أو معرفة محتكرة. |
| **الاستثمار في ظل عملية تسليم المفتاح** | عند إكتمال من إنتهاء إعداد المشروع، وفي مرحلة الأخيرة لما يكتمل دور المستثمر الأجنبي الدولي،وتسليم مفتاح مهامه للبلد الذي هو ضيف فيه مثل:مشاريع الفنادق الضخمةبناء المصانع.. إلخ. |
| **عقود الإدارة** | تعد عقود الإدارة أحد أشكال الاستثمارات الأجنبية حيث تقوم الدولة المضيفة بانتهاج هذا الأسلوب الجديد في الإدارة ونجدها خاصة في مجال الفنادق، السياحة وشركات الطيران، وما يتميز به هذا النوع من الاستثمار تحويله لمبالغ هامة إلى الخارج عن طريق الأجور والحوافز. |
| **الاستثمار في الإنتاج الدولي** | ويقصد بالإنتاج الدولي عمليات الإنتاج والتجميع التي تتم في دولة ما لصالح دولة أخرى ويلجأ لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي بدافع الاستفادة من المزايا النسبية في الدولة المضيفة مثل انخفاض أسعار المواد الخام والجور، أو القرب من أسواق التصدير، أو وفرة العمالة الماهرة، ومثال ذلك إنتاج بعض المنتجات ذات العلامة التجارية المشهورة في دولة مضيفة ثم إعادة تسويقها عالميا كإنتاج العطور الفرنسية في المغرب العربي. |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على سعاد سالكي،(2011)،دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر- دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير. جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، ص ص 87،88.

**3. قراءة في واقع الإصلاحات التي مست النظام الجبائي الجزائري**

في ظل التغيرات التي تمس المنظومة الجبائية في الحكومة فان الإصلاح الجبائي يشمل العديد التقلبات بغرض مواكبة النمو الاجتماعي والسياسي وكذا الاقتصادي بهدف تحقيق خطط التنمية،ويمكن أن يكونالإصلاح الضريبي شاملا لكل الهيكل الضريبي للدولة، أو أن يكون هذا الإصلاح جزئيا لنوع معين من الضرائب أو لبعض أحكام الضريبة بعينها وهي عملية تتطلب دراسة متكاملة للنظام الضريبي السائد(سعيد عبد العزيز و العشماوي، 2007، صفحة 535).

نشير هنا إلى أن الإصلاح الضريبي يعتبر جزءا من الإصلاح الاقتصادي كونه يعمل على التنسيق بين مختلف الأهداف الاقتصادية للدولة وتحقيق التنمية.

**1.3. النظام الجبائي الجزائري قبل سنة 1992، دوافع الإصلاح وأهدافه**

عرفت مرحلة الثمانينات موجة من الإصلاحات في الكثير من دول العالم، على خلفية تصدع المعسكر الشيوعي وسقوط النظام الاشتراكي في خانة عدم الجدوى الاقتصادية، إضافة إلى موجة التحرر الاقتصادي، وهو ما كشف عن عيوب واختلالات النظام الجبائي الجزائري القائم آنذاك، والذي لم يكن يحظى بالكثير من الاهتمام من قبل السلطات ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي كانت دافعا لإحداث إصلاحات في النظام الجبائي كالتالي( شلغوم، 2012، الصفحات 15-17):

- تعقد النظام الجبائي وعدم ثباته الناجم عن كثرة الضرائب والرسوم، وتعدد معدلاتها واختلاف مواعيد تحصيلها؛
- ثقل العبء الضريبي والذي يعني مستوى الضغط الضريبي ويتم قياسه بالعلاقة بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الإجمالي؛
- التغيرات السياسية التي عرفتها الجزائر ابتداء من نهاية 1989؛
- التغيرات الاقتصادية التي حدثت في الاقتصاد الوطني، بدءا بإعادة الهيكلة في الثمانينات ثم استقلالية المؤسسات، وصولا إلى خوصصة المؤسسات في التسعينات؛
- عدم ملائمة النظام الضريبي لمستجدات تلك الفترة؛
- إدارة جبائية غير ملائمة؛
- عدم فعالية الحوافز الجبائية في توجيه الاستثمار الخاص؛
- ضعف العدالة الضريبية؛
- إهمال الطبيعة القانونية للممول؛
- ضعف الحصيلة الجبائية.

أمام هذه النقائص التي تميز بها النظام الجبائي في تلك الفترة، كانت الجزائر مجبرة على عصرنة نظامها الجبائي بما يتناسب والتغيرات الدولية المتسارعة ومحاولات تفعيل آلياته وتنشيط أطره المختلفة في تجويد الأداء ومن خلال ما سجلته اللجنة الوطنية للإصلاح الجبائي (CNRF) في تقريرها النهائي: "أن الإصلاحات الضريبية لا تهدف إلا لشيء واحد هو إرساء نظام جبائي فعال ومبني على ضرائب سهلة النسب، ومقبولة اجتماعيا والتي يمكن أن تجلب قدرا كافيا من المداخيل وتكرس مبدأ العدالة الضريبية "( CNESFA , 1989, p. 24).

وفقا لهذا الخط، سطرت بعض الأهداف على مستوى النظام الضريبي والتي نعرضها فيما يلي(قدوري. 2010، صفحة 101):

- إرساء نظام جبائي بسيط ومستقر؛
- تخفيف العبء الضريبي؛
- إدارة ضريبية فعالة،تحقيق العدالة الضريبية؛
- توجيه النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى هذه الأهداف فقد سعت الدولة إلى زيادة دور الجباية العادية نتيجة الأزمة التي تعرضت لها الجباية البترولية سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول، كما سعت إلى زيادة الحصيلة الجبائية بتوسيع نطاق تطبيق الضريبة وتشجيع العملية الاستثمارية من خلال سياسة التحفيز، بهدف خلق أوعية ضريبية جديدة تؤدي في النهاية إلى حصيلة جبائية أكبر.

**2.3. الإصلاحات الجبائية بالجزائر وتشخيصها**

يعتبر الإصلاح الجبائي بالجزائر بصفة جادة من خلال قانون المالية لسنة 1991 من خلال تحديد المعالم الرئيسية للنظام الجبائي الحديث، وجاء قانون المالية لسنة 1992 بإصلاحاته ليعطي الانطلاقة الرسمية للعمل بهذا النظام، أما الإصلاحات التي تلت سنة 1992 كانت في الأغلب متممة ومعدلة لما سبق، وقد شملت الإصلاحات الجبائية في الجزائر المكونين الرئيسيين للنظام الجبائي، وهما الجانب التشريعي والمتمثل في إقرار تشريعات جبائية جديدة، والجانب التنظيمي الموجه أساسا لبناء إدارة جبائية حديثة وكفؤة، ومن أهم الإصلاحات التي مست هذين المكونين ما يلي:

**1.2.3. الإطار التشريعي للإصلاح الضريبي**

من الأغراض التي هدف الإصلاح الضريبي الجزائري هي سعيه إلى الفصل بين الضرائب العائدة إلى الحكومة والضرائب الخاصة بالجماعات المحلية في ظل إطاره التشريعي من خلال تمكين كل منهما من ضرائب خاصة لتمويل أعبائها إضافة إلى الفصل بين الجباية العادية والجباية البترولية.

وقد تركزت الجهود بشكل كبير حول إصلاح الجباية العادية من خلال التخفيف من بعض الأنواع من خلال استحداث ضريبة موحدة، ومن ثم التقليص من عدد المعدلات المفروضة على الوعاء الواحد إضافة إلى التخفيض في قيمة هذه المعدلات، حيث تضمن الإصلاح الجبائي لسنة 1992 تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة من خلال الشكل الموالي:(ناصر ، 2003، صفحة 25):

**الشكل 2: أشكال ضمن الإصلاح الجبائي الجزائري**

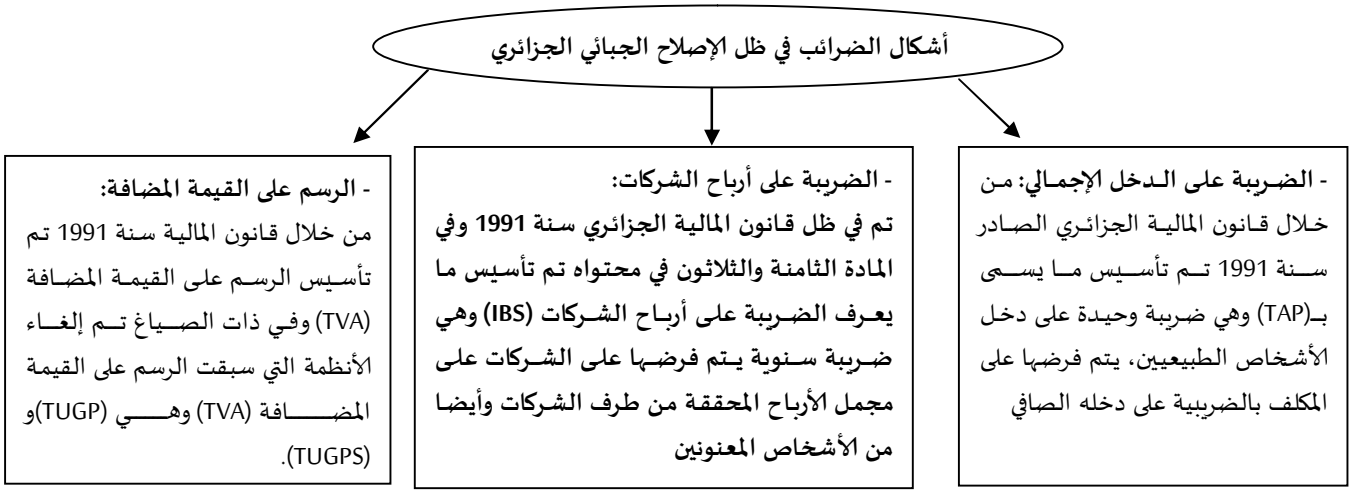


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مراد ناصر،(2003)،الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 02، ص 25.

**2.2.3. الإطار التنظيمي للإصلاح الجبائي**

تركزت جهود إصلاح الإدارة الجبائية حول المحاور الرئيسية التالية (قدوري، 2010، صفحة 111):

- الرفع من كفاءة التسيير من خلال تقسيم العمل على المستوى المركزي والتخلص من مركزية التسيير في تنظيم المصالح الخارجية؛
- تحسين وتقوية الموارد البشرية من خلال زيادة عدد الموظفين في الإدارة الجبائية وتحسين تأطير موظفي الإدارة الجبائية، إضافة إلى إدخال المعلوماتية في مصالح الإدارة الجبائية؛
- عصرنة الإدارة الجبائية من خلال استحداث هيئات جبائية تتناسب مع فئات المكلفين.

**3.3. الجهود الجبائية المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات:**

باعتبار أن النظام الجبائي للدولة يعد أحد أهم اهتمامات المستثمرين الأجانب عند اتخاذ القرار بالاستثمار في بلد دون الآخر، فقد عملت السلطات الجزائرية على دعم نظامها الجبائي الحديث بتشريعات تنوعت بين الجبائية والاستثمارية إضافة إلى إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة مع دول وهيئات، وتصب هذه الجهود كلها في هدف توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الوطني، وفيما يلي نستعرض الجهود الجبائية المبذولة والمنتهجة في الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والقائمة على اعتبارين إثنين هما:

**1.3.3. العمل على الحد من المعوقات الجبائية التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر**

في ظل الإستراتيجية المتبعة من طرف الدولة والقائمة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى البلاد سعت الدولة إلى الحد من المعوقات الجبائية التي تقف حاجزا في وجه تدفق هذه الاستثمارات معتمدة على أداتين أساسيتين هما التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية الجبائية، وقد تجلت أهم الجهود المبذولة في سبيل الحد من المعوقات الجبائية فيما يلي: (قدوري، 2010، صفحة 115):

- **تجنب الازدواج الضريبي الدولي**: فتحت السلطات باب المبادرة للاتفاقيات الجبائية الدولية للحد من هذه الظاهرة وقد تزامنت هذه المبادرة مع بداية الإصلاحات الجبائية، حيث صادقت الجزائر ابتداء من سنة 1999 إلى غاية 2008 على حوالي 28 اتفاقية جبائية تنص على الحد من الازدواج الضريبي الدولي بين الأطراف المتعاقدة.
- **عدم التمييز في فرض الضريبة**: فقد سعت السلطات الجزائرية ومن خلال التشريع الداخلي والاتفاقيات الجبائية الدولية إلى إلغاء التمييز بين فرض الضريبة بين المستثمرين المحليين والأجانب، وجعلهم متساوين في العبء الجبائي الواقع على أوعيتهم المتشابهة.
- **تخفيف العبء الجبائي**: تم اتخاذ العديد من الإجراءات في إطار الإصلاحات الجبائية والتي كانت موجهة أساسا لتخفيف العبء الضريبي على المولين وبصفة خاصة المستثمرين، وذلك من خلال التخفيض في عدد ونسب الضرائب والرسوم المفروضة وإتباع أسلوب الإعفاء الدائم والمؤقت اتجاه المستثمرين إضافةإلى امتيازات جبائية أخرى وهذا وفق شروط محددة.

**2.3.3.التحفيز الجبائي من خلال قوانين الاستثمار**

قامت الجزائر بالعديد من التعديلات والإصلاحات في قانون الاستثمار من بينها قانون الاستثمار رقم 277/63، قانون الاستثمار رقم 284/66 وقانون الاستثمار 13/82، لكن يمكننا القول أن القوانين الصادرة خلال هذه الفترات لم تبلغ

الأهداف العامة للاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف المرجوة منها(عياش و عبابسة، 2015، صفحة 167)، إلى أن تم إحداث قطيعة مع الممارسات التي تعارض رأس المال الأجنبي من خلال قانون النقد والقرض (90-10) والذي تبعته فيما بعد مجموعة من الإجراءات والنصوص التشريعية المنظمة للاستثمار والمتضمنة للحوافز الجبائية الموجهة للاستثمار الخاص بنوعيه المحلي والأجنبي، وكان من أبرز هذه القوانين القانون (39-12) وكذلك القانون (01-03) المعدل والمتمم بالأمر (06-08) والمتعلقين بدعم وتطوير الاستثمار ، وفيما يلي نستعرض أهم الحوافز الجبائية المتضمنة في قانوني الاستثمار الصادرين في ظل الإصلاحات.

**الجدول 2: التحفيز الجبائي في ظل القانون (93-12)**

| النظام العام | النظام الخاص |
|---|---|
| **خلال فترة إنجاز الاستثمار**<br>– جميع المشتريات العقارية التي تم انجازها في صياغة الاستثمارات فإنها خاضعة للإعفاء من ضريبة نقل الملكية.<br>– بالنسبة للخدمات والسلع فإنها يتم إعفائها من (TVA) وهذا في ظل توظيفها في عمليات انجازالاستثمار، هاته السلع سوى كانت ذات طابع محلي أو مستورد، لكن لابد من أن تكون السلع والخدمات يتم توجيهها إلى إنتاج مواد تخضع إلى (TVA)<br>– عند إستراد المواد التي يتم إدخالها بصفة مباشرة في عمليات انجاز الاستثمار فان لحقوق الجمارك يتم تطبيق عليها نسبة تخفيض تساوي 3 % | **المناطق الخاصة**<br>**خلال فترة إنجاز الاستثمار**<br>– فيما يخص المزايا الجبائية فإن الأمر سيان مع فترة الإنجاز في ظل النظام العام، مع عدم ورود الإعفاء المتعلق بالرسم العقاري.<br>**خلال فترة استغلال المشروع**<br>– الضريبة على أرباح الشركات (IBS) هناك إعفاء مطبق يتراوح من خمس إلى عشرة سنوات انطلاقا النشاط الفعلي، في حين الدفع الجزافيمن الرسم على النشاط التجاري والصناعي؛<br>– في ظل الاستثمار فان الملكيات العقارية يتم إعفائها من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحيازة عليها خلال فترة دنياخمسة سنوات وقصوىعشرة سنوات؛<br>– بالنسبة للربح الذي يتم إعادة استثماره خلال فترة العمل في منطقة معينةفانه يتم الاستفادة من تخفيض قدره 50 %<br>– إعفاء بصفة تامة ودائمة على الضريبة على الأرباح،والرسم على النشاط التجاريوالصناعي، والدفع الجزافي،وذلك نسبة لرقم الأعمال الإجمالي بعد فترة الإعفاء. |
| **خلال فترة استغلال المشروع**<br>– يوجد استفادة من إعفاء جبائي من مجال 02 سنة إلى 05 سنوات، فيما يخص عمليات الدفع الجزافي، وكذلك من(IBS) والرسم على النشاط التجاريوالصناعي؛<br>– بعد انتهاءأجال القانونيةللإعفاء، فانه يتم على الربح المحقق بشرط أن يكون الربح قد تم إعادة استثماره، تطبيق نسبة تخفيض؛<br>– خلال مدة النشاط، وفي ظل عمليات تصدير المنتجات، فانه يوجد استفادة بصفة دائمة وتامة للمؤسسات بالنسبة للدفع الجزافي، وIBS() ، والرسم على النشاط المهني (TAP ) وذلك حسب رقم أعمال الذي يخص عمليات التصدير<br>– خلال الحصول على الإعفاء بالنسبة لجميع العمال بانه يتم تطبيق تخفيض على رسم أجور العمال، نسبة قدرها 07%، وهذا ما يعرف اشترك أرباب العمل<br>– بخصوص السلع التي يتم ادعاها لدى مصالح الجمارك، فان المشتريات المتعلقة بالسوق المحلي تستفيد من إعفاءات بخصوص الرسوم والحقوق. | **المناطق الحرة**<br>– في ما يتعلق بالاقتطاعات (الجبائية وشبه جبائية) ، وكذا الاقتطاعات الجمركية، فان الاستثمار يقوم بتوفير إعفاء في المناطق الحرة لجميع الرسوم والضرائب، حيث يتم استثناء:<br>– السيارات ذات الطابع السياحي والتي ليس لها ارتباط بمشاريع الاستغلال،(الرسوم الحقوق متعلقة بها خاضعة)<br>– استثناء بخصوص مصلحة الضمان الاجتماعي بالنسبة لاشتراكاتها<br>– بالنسبة للنشاطات التي يتم ممارستها في المناطق الحرة ذات الطابع الاقتصادي فانه يتم الحصول على اعفاء من ضرائب الخاصة بعائدات رأس مال |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد علىالأمر 08-06 المعدل للأمر 03-01 والمتعلق بتطوير الإستثمار، (1993)، الجريدة الرسمية.

واجه المستثمرين الأجانب بعض العراقيل في ظل المرسوم التشريعي (93-12)، كما أوردت وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI) في تقريرها عن وضعية الاستثمارالأجنبي المباشر في الجزائر الذي يغطي الفترة الممتدة من 1993 إلى غاية 1996، أن حجم الاستثمارات الأجنبية تسجل ضعفا كبيرا، ويمكن تفسير ذلك ببعض العراقيل والتي كان من بينها(عمورة، 2023):

- مركزية القرار، بسبب وجود شباك وحيد على المستوى الوطني؛
- حصر الاستثمار في أشكال ضيقة، وقصر الامتيازات على الاستثمارات المنتجة؛
- تضييق مجال الاستثمار.

بخصوص السلبيات والانتقادات الموجه في المرسوم التشريعي القديم، وقصد إزالة مختلف العراقيل جاء الأمر المؤرخ في 20 أوت 2001 رقم ( 01- 03) والمتمم والمعدل الأمر (06-08) الصادر في شهر جويلية سنة 2006 قصد إزالة العراقيل المسجلة من جهة، وتوسيع الحيز المفاهيمي والشكلي للاستثمارات، حيث تفرغت الدولة بموجب هذا الأمر إلى دور المحفز وهكذا أصبح النشاط الاستثماري ككل مفتوحا أمام المبادرات الخاصة محلية كانت أو أجنبية ودون أدنى تخصيص للدولة وقد اقتصر المشرع بموجب هذا الأمر على نظامين أساسين في إطارهما يتم منح الحوافز الجبائية، هما النظام العام والنظام الاستثنائي ويمكن استعراض مضمون الأمر وفقا للجدول الموالي:

**الجدول 3: التحفيز الجبائي في ظل القانون (01-03) المعدل والمتمم بموجب الأمر (06-08)**

| النظام العام | النظام الاستثنائي |
|---|---|
| **خلال فترة إنجاز الاستثمار**<br>- بالنسبة للسلع التي يتم استرادها، والغير مستثناة فإنها تعفى من الحقوق الجمركية، بشرط أن تكون ضمن مدخلات عملية انجاز الاستثمارات؛<br>- بخصوص الخدمات والسلع غير المستثناة المستوردة فإنها يتم إعفائها من "الرسم على القيمة المضافة TVA" وكذلك التي يتم شرائها محليا والتي لها اثر مباشر في إنجاز الاستثمار؛<br>- في إطار الاستثمار المعني، يتم الاعفاء من عمليات حق نقل الملكية<br>**خلال فترة استغلال المشروع**<br>- بغرض حصول المستثمر على إعفاء جبائي لكل من (IBS و TAP) وبعد الانطلاق في الاستغلال وبعد انقضاء فترة الانجاز التي تم تحديدها بين المستثمر والوكالة، في غضون ثلاث سنوات تقوم المصالح الضريبية في ظل طلب المستثمر بعد معاينة المشروع. | **الحوافز الممنوحة في المناطق التي تتطلب تنميتها**<br>**خلال مدة إنجاز الاستثمار**<br>- بخصوص المشتريات العقارية التي تدخل ضمن محتويات الاستثمار، فانه يتم إعفائها من عمليات دفع حقوق؛<br>- بخصوص الخدمات والسلع غير المستثناة المستوردة فإنها يتم إعفائها من "الرسم على القيمة المضافة TVA" والتي تندرج ضمن عمليات إنجاز الاستثمار؛<br>- فيما يتعلق بالزيادة برأس مال وبالعقود التأسيسية للشركات يتم الحصول على نسبة تخفيض في حقوق التسجيل.<br>**خلال مدة الاستغلال**<br>- في ظل النشاط الفعلي وخلال مرور عشرة سنوات يتم الإعفاء من(IBS و TAP)؛<br>- من تاريخ شراء، وفي إطار الاستثمار يتم الإعفاء لمدة عشرة سنوات من الرسم على الملكيات العقارية؛<br>- منح مزايا إضافية من خلالها يمكنأن تسهل الاستثمار.<br>**الحوافز الجبائية الممنوحة ذات الأهمية النسبية للاستثمارات:**<br>**خلال مدة الاستثمار وانجازه:** لمدة أقصاها خمسة سنوات تمنح ما يلي:<br>- بالنسبة الإقتناءاتالمطبقة لإنجاز الاستثماريتم إعفاء من الرسوم ذات الطابع الجبائي؛<br>- إعفاء من حقوق التسجيل والإشهار القانوني بخصوص نقل الملكيات العقارية؛<br>- إعفاء من الرسم العقاري المخصص لعمليات الإنتاج، فيما يتعلق الحيازات العقارية<br>**خلال فترة المشروع واستغلاله** |

| | |
|---|---|
| | – منذ الانطلاق في عمليات الاستغلال الذي يتم من طرف المصالح الضريبية ولمدة عشرة سنوات يستفيد المستثمر من الحوافز الآتية:<br>الحصول على الإعفاء من (IBS وTAP)؛<br>– طبقا للقوانين التي يتم العمل بها يتم منح مزايا أخرى من طرف المجلس الوطني للاستثمار. |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد علىالأمر 08-06 المعدل للأمر 03-01 والمتعلق بتطوير الإستثمار، (1993)، الجريدة الرسمية.

لتتوالى بعد هذا الأمر العديد من التعديلات الجبائية من خلال قوانين المالية الصادرة، والتي كانت تصب عموما في هدف توجيه الاستثمارات الخاصة بما فيها الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد الوطني، لكن بالرغم من هذه الإصلاحات والتحفيزات الموجهة لهذا النوع من الاستثمار، تبقى التدفقات الواردة ضعيفة ولا ترقى إلى التطلعات بالنظر لما يزخر به اقتصادنا الوطني من إمكانات وفرص للاستثمار، وهو ما سنحاول توضيحه من خلال المبحث الموالي.

**4. تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في ظل الإصلاحات الجبائية للفترة (2002-2020)**

للوقوف على مدى أثر الإصلاحات الجبائية في والرفع من وتيرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2020 والتي تلت صدور القانون (01-03) من خلال الحوافز الجبائية التي تضمنتها، استهدفنا تقييم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث المبالغ، والتوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات وأخيرا الدول المستثمرة في الجزائر.

**الجدول 4: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2020-2022) الوحدة(مليون دولار)**

| السنة | تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد | النسبة % |
|---|---|---|
| 2002 | 1065 | %3.77 |
| 2003 | 634 | %2.24 |
| 2004 | 882 | %3.12 |
| 2005 | 1081 | %3.83 |
| 2006 | 1795 | %6.36 |
| 2007 | 1662 | %5.89 |
| 2008 | 2594 | %9.19 |
| 2009 | 2761 | %9.79 |
| 2010 | 2291 | %8.12 |
| 2011 | 2580 | %9.14 |
| 2012 | 1499 | %5.31 |
| 2013 | 1684 | %5.97 |
| 2014 | 1507 | %5.34 |
| 2015 | 584 - | %2.07- |
| 2016 | 1546 | %5.48 |
| 2017 | 1232 | %4.36 |
| 2018 | 1447 | %5.13 |
| 2019 | 1381 | %4.89 |
| 2020 | 1142 | %4.04 |
| **المجموع** | **28199.2** | **%100** |

**Source**:UNCTAD,(2023),world investment report.

يمكن تمثيل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر وفقا للرسم البياني التالي:

**الشكل 3: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتطور تدفقاته خلال فترة (2002-2020)**

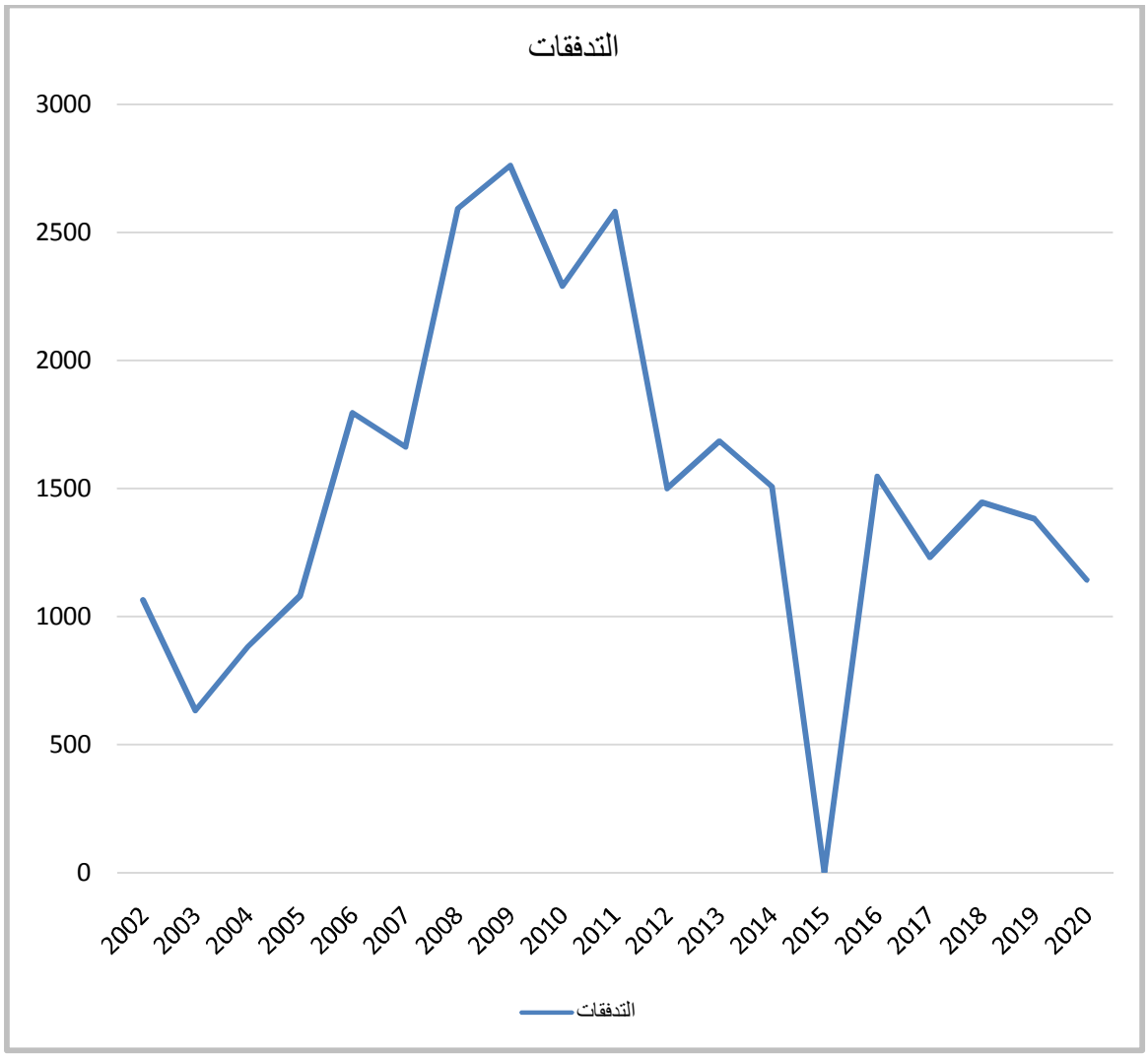


**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 03.

لتفسير تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2020) يجب استعراض أهم ما مميز هذه الفترة، وذلك على النحو التالي:

- سنة 2002: تم بيع رخصة الهاتف النقال لشركة "أوراسكوم تليكوم" المصرية، وخوصصة مركب الصناعات الحديدية بالحجار(عياش و عبابسة، 2015، صفحة 176)؛
- سنة 2003: لم تكن هناك مشاريع مهمة مسجلة، كما أن التدفقات المالية في هذه السنة لا تمثل سوى 2.24%من إجمالي التدفقات المسجلة خلال فترة الدراسة؛
- سنة 2004: أعلنت شركة "أوراسكوم تليكوم" المصرية عن إنشاء مصنع للإسمنت في ولاية المسيلة، والذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2004 تحت اسم "الشركة الجزائرية للإسمنت ACC"، وقد قدرت التكلفة الأولية للاستثمار بـ 420 مليون دولار؛

- سنة 2005: عادت " الوطنية" الكويتية إلى الواجهة لاستثمار 803.8 مليون أورو من أجل دعم شبكتها للاتصالات والتي تحمل العلامة التجارية" نجمة"، كما أعلنت الشركة الهولندية "HEINKEN" عن استثمار ما قيمته 401.9 مليون أورو في قطاع الفلاحة والمواد الغذائية؛
- سنة 2006: أعلنت الشركة الأمريكية "عن مشروع لإنجاز مصنع للنفايات بالحامة تحقق منه 200 مليون أورو، كما قامت شركتي "إعمار" و" أملاك" الإماراتين بإنشاء "بنك السلام الجزائر" بتكلفة قدرها 38.5 مليون أورو؛
- سنتي 2008 و2009: تعتبران الأهم من حيث قيمة التدفقات المسجلة حيث أحدثت سنة 2009 طفرة في التدفقات الواردة إلى الجزائر ومن بين أهم المشاريع خلال هاتين السنتين نجد: قيام الشركة الإماراتية " الإمارات للاستثمار الدولي" بعقد اتفاق لاستثمار 5 مليار دولار خلال مدة قدرها 5 سنوات لإنشاء مشاريع عقارية، من بينها حظيرة ألعاب بدالي إبراهيم تحت اسم "Park Donia" ومركب سياحي "Moretti-Club" والذي يشمل فنادق خمسة نجوم ومركز أعمال وشقق فندقية بقيمة 752 مليون دولار، نشير هنا، إلى أنه يمكن تفسير سبب التدفقات العالية خلال سنة 2008 و2009 إلى تبعات الأزمة المالية العالمية التي جعلت رؤوس الأموال تفر من مناطق الخطر المرتفع إلى الدول النامية البعيدة نسبيا عن تأثيرات الأزمة المالية وهذا كملاذ لاستثمار أموالها(قدوري، 2010، صفحة 111)؛
- خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2014 سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد تذبذبات نحو الانخفاض، وهذا راجع لشح التدفقات الواردة؛
- سنة 2015: سجلت الجزائر أسوأ حصيلة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، حيث سجلت حصيلة سالبة بقيمة 584 مليون دولار، وهو ما يفسره غياب الاستثمار في القطاع الطاقوي ومسار الاستثمار المرهق نتيجة دخول هذا القطاع في أزمة بعد انهيار أسعار البترول وهو ما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية؛
- سنة 2016: تداركت الجزائر نوعا ما الوضعية التي كانت عليها في السنة التي سبقتها، وقد سجلت تدفقات قدرت بـ 1546 مليون دولار، ويمكن تفسير هذا الارتفاع المحسوس إلى مخطط العمل الجديد الذي تبنته الحكومة الذي يرمي إلى تنويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار بخاصة الأجنبي منه.

بالعودة إلى التوزيع القطاعي خلال 04 سنوات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر نجد أنها تمركزت في قطاعات محدودة، فحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) حول حصيلة المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2020، فإن قطاع الصناعة استحوذ على القدر الأكبر من حيث عدد وقيمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية بنسبة 60.22%، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16.67 %والخدمات بنسبة 15.82 %، في حين تتقاسم القطاعات الأخرى فيما بينها ما نسبته 7.29 % فقط من قيمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية المسجلة خلال هذه فترة الدراسة، والدائرة النسبية الممثلة في الشكل الموالي تمثل نصيب كل قطاع من المبلغ الإجمالي المستثمر.

**الشكل 4: تقسيم المشاريع الأجنبية حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2020)**

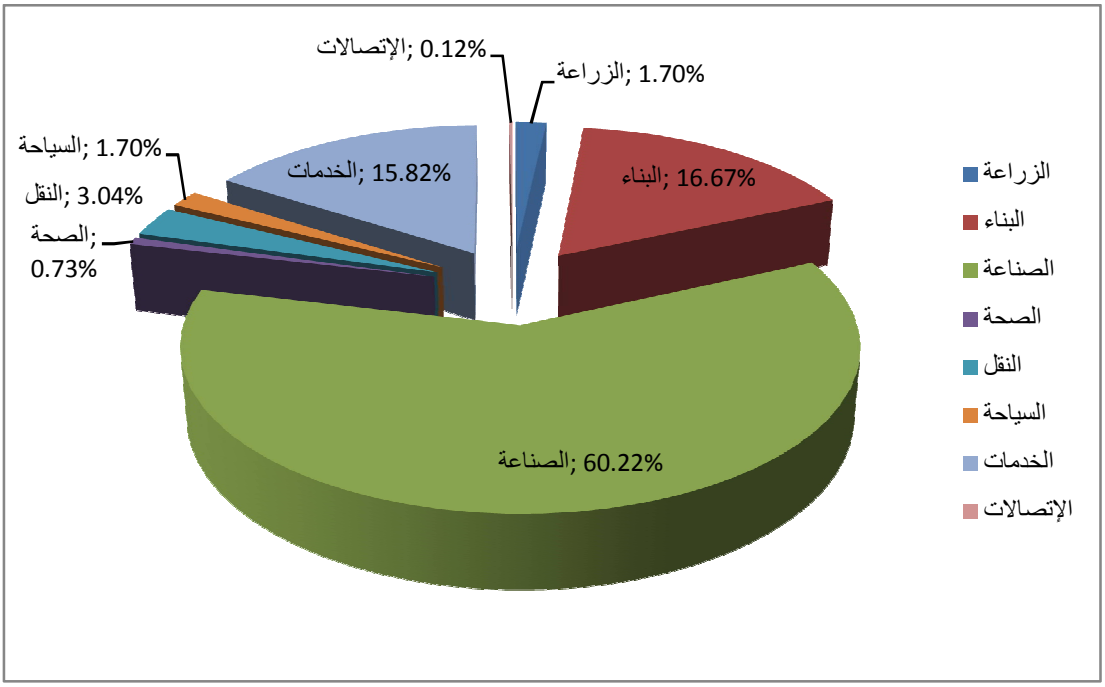


**المصدر**:(www.industrie.gov.dz).

في حين يمثل الجدول الموالي أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2020):

**الجدول 5: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد تبعا للدول المستثمرة خلال الفترة (2002-2020)**

| المناطق | عدد المشاريع | القيمة (مليون دج) |
|---|---|---|
| أوروبا | 437 | 955161 |
| الإتحاد الأوروبي | 313 | 677209 |
| أسيا | 98 | 163102 |
| أمريكا | 19 | 68163 |
| الدول العربية | 236 | 997528 |
| إفريقيا | 5 | 5686 |
| أستراليا | 1 | 2974 |
| متعدد الجنسيات | 26 | 24085 |
| **المجموع** | **822** | **2216699** |

**المصدر**: (www.industrie.gov.dz)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تركزت على مصدرين هما الدول الأوروبية والدول العربية، حيث تتصدر الدول الأوربية قائمة الدول المستثمرة في الجزائر من حيث عدد المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتقدر بـ 437 مشروع استثماري بقيمة 955161 مليون دج، وهو ما يعادل نسبة 43.08 % من المبلغ الإجمالي الأجنبي المباشر المستثمر في الجزائر، لتليها الدول العربية في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع وفي المرتبة الأولى من حيث مبلغ الاستثمار، بحيث سجلت 236 مشروعا بقيمة 997528 مليون دج وهو ما يعادل 45 % من إجمالي المبلغ المستثمر في الجزائر، في حين تتشارك بقية الدول بنسبة صغيرة من المشاريع الاستثمارية.

**5. الخاتمة**

مما سبق يمكن أن نخلص، إلى أن الإصلاحات الجبائية التي تبتنها الجزائر سنة 1992 إضافة إلى التعديلات المتوالية التي مست القانون الجبائي العام، مدعومة بقوانين الاستثمار التي حملت جملة من الحوافز الجبائية الموجهة بالأساس لتحقيق الكفاءة الجبائية في استقطاب الاستثمار عامة والأجنبي منه بصفة خاصة، كان لها أثر إيجابيا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر بحيث تجاوز المتوسط السنوي لحجم التدفقات في فترة الدراسة عتبة 1500 مليون دولار، وهو ما يعكس الأثر الإيجابي للإصلاحات الجبائية، مع ذلك يعتبر حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر متواضعا إذا ما قارناه بالدول التي تحمل نفس المزايا والمعطيات.

إضافة إلى ذلك، هذه التدفقات الواردة لا يمكن تفسير التغيير الذي طرأ عليها بعامل واحد فقط "الإصلاحات الجبائية"، بل هناك عوامل متعددة ساهمت في هذا التحسن، منها ما هو متعلق بالاقتصاد الوطني ككل (كفتح المجال للاستثمار الخاص في قطاعات عدة كانت حكرا على الدولة - برنامج الإنعاش الاقتصادي وحاجته إلى استثمارات مكملة - العجز المحقق على مستوى العرض في السوق الجزائرية)، ومنها ما يرجع إلى المناخ الاستثماري العالمي الدول، وبالتالي يمكننا القول أن الضريبة والبيئة الجبائية للدولة، لا تعتبر من المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها تمارس تأثيرا مباشرا على المتغيرات الموجهة لقرار المستثمر الأجنبي، أو بمعنى أخر التشجيع والتحفيز الجبائي يعتبر أداة لاستكمال مقومات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

استنادا لما ورد من تحليل، نرى أنه من الضروري تقديم بعض التوصيات والاقتراحات نسردها فيما يلي:

- يجب أن ينبثق الإصلاح الضريبي بقوانين جبائية مستقرة قدر الإمكان من خلال تقليل التعديلات المتكررة، هذه الأخيرة التي من شأنها أن تصعب على المستثمرين فهم القوانين وبالتالي عزوفهم عن استثمار أموالهم؛
- ضرورة الربط بين الإصلاحات الضريبية وبين كامل مكونات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا العوامل الأخرى التي تؤثر على قرار الاستثمار، من أجل إنتاج نظام جبائي متكامل وفعال؛
- تحديد إستراتيجية دقيقة وواضحة المعالم في تنظيم التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين الأجانب من أجل الوصول إلى سياسة تحفيزية فعالة وناجحة؛
- ضرورة ترشيد الإعفاءات والتحفيزات الموجهة للمشاريع الاستثمارية حتى لا تتحول هذه التحفيزات إلى ضياع اجتماعي؛
- العمل على استقطاب استثمارات الأقاليم القريبة من الجزائر وعلى وجه التحديد الاستثمارات الجنوب إفريقية.

## 6. قائمة المراجع

1. CNESFA . (1989). Rapport Final De La Commission National De L'évaluation Du System Fiscal Algérien .
2. UNCTAD. (2023). world investment report .
3. www.industrie.gov.dz. (s.d.). Récupéré sur www.industrie.gov.dz.
4. الجريدة الرسمية. (1993). المرسوم التنفيذي 39-12 المتعلق بترقية الإستثمار.
5. الجريدة الرسمية. (1993). الأمر 08-06 المعدل للأمر 03-01 والمتعلق بتطوير الإستثمار.
6. جمال عمورة. (16 04، 2023). دور تطوير وتشجيع الإستثمار في امتصاص البطالة . تم الاسترداد من منتدى التمويل الإسلامي: http://islamfin.go-forum.net/t2619-topic
7. حنان شلغوم. (2012). أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الإقتصادية- دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه منطقة قسنطينة . رسالة ماجستير. جامعة منتوري- قسنطينة.
8. زبير عياش، وسمية عبابسة. (2015). دور الحوافز الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية(04).
9. سعاد سالكي. (2011). دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر- دراسة بعض دول المغرب العربي. رسالة ماجستير. جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان.
10. سعد محمود الكواز. (14، 15 نوفمبر، 2005).الإستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الأقطار النامية. الملتقى الدولي حول النمو الإقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. جامعة الجزائر.
11. عبد الحفيظ صفوت أحمد. (2006). دور الإستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص. دار المطبوعات الجامعية .
12. عبد القادر بابا ، وخيرة أجري. (2014).الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر . المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية(02).
13. عبد المجيد قدي. (2003). المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكمية-دراسة تحليلية تقييمية . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
14. عثمان سعيد عبد العزيز ، وشكري رجب العشماوي. (2007). اقتصاديات الضرائب . مصر: الدار الجامعية.
15. مراد ناصر . (2003). الإصلاحات الضريبية في الجزائر. مجلة الباحث(02).
16. نور الدين قدوري. (2010).الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. رسالة ماجستير. جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس.